

# قانون المالية

2011

## النوّهات الأساسية

- توطيد أسس تنمية قوية ومستدامة و توسيع تفعيل الإصلاحات والإستراتيجيات البنوية؛
- تحسين التنبير العمومي و الحفاظ على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي؛
- توسيع ولوج المواطنين إلى الخدمات و التجهيزات الأساسية في إطار سياسة اجتماعية تضامنية.

## الفرضيات

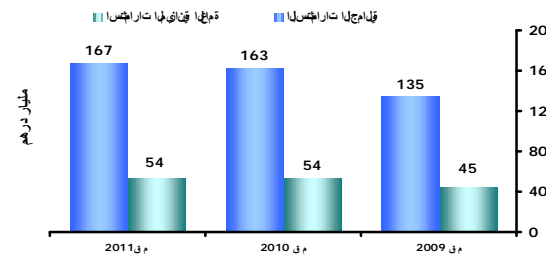
نسبة النمو (ب % من ن.د.خ)	5
نسبة التضخم (ب %)	2
متوسط سعر البترول (دولار / للبرميل)	75
متوسط سعر الغاز السائل (دولار/ للطن)	600
سعر الصرف (دولار/درهم)	8,5

## أهم التدابير

### 1. دعم النمو

ت تنمية الاستثمار العمومي: 167,3 مليار درهم، منها 53,9 مليار درهم برسم الميزانية العامة، أي بزيادة 5 مليار درهم (3,1%) مقارنة مع سنة 2010.

### تطور الاستثمار العمومي



### تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين:

- دعم المواد الأساسية عبر نظام المقاصة الذي خصص له مبلغ 23 مليار درهم؛
- إحداث 18.802 منصب مالي و ترسيم كافة المستخدمين المؤقتين الدائمين و المستخدمين العرضيين.

### تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الخاصة:

- تقوية الاستثمارات في البنية التحتية :**
  - برنامج الطرق: 6,5 مليار درهم منها 3,3 مليار درهم مخصصة للطرق السيارية ؛
  - البنيات التحتية السكنية : 7,1 مليار درهم؛
  - البنيات التحتية المينائية : 3,9 مليار درهم.
- إحداث قطب مالي جهوي بالدار البيضاء مع تحويله نظاما ضريبيا تحفيزيا للرفع من الجاذبية تجاه المستثمرين توفر للمركز موقعا تنافسيا متقدما؛

- إحداث صندوق لتمويل وضمان الاستثمارات: سيتم تمويله من 50% من العائدات المالية الاستثنائية المتحصل عليها من فتح أو تقويت حصص من رساميل المؤسسات العمومية؛

- تشجيع الصادرات: مواصلة دعم المقاولات للرفع من حجم صادراتها عن طريق صندوق دعم الصادرات ومواصلة تنفيذ إستراتيجية قطاع الفوسفاط والأسمدة ورفع حجم الاستثمارات المغربية المرخص لها بالقرارة الإفريقية من 30 إلى 100 مليون درهم.

## 2. تسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية

- مخطط المغرب الأخضر : 8,5 مليار درهم : تطوير الري و تهيئة المجال الفلاحي؛
- مخطط هاليوتيس : 570 مليون درهم : مواصلة إنجاز برنامج "إبحار" و تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بالصيد الساحلي و التقليدي؛
- الطاقة والمعادن : 669 مليون درهم : مواصلة تنفيذ البرامج الطموحة المتمثلة في المشروع المغربي للطاقة الشمسية و الريحية بالإضافة إلى بناء وحدتين للإنتاج الكهربائي "جرف لصفرو" و "وحدة أسفي"
- الماء والبيئة : 3,77 مليار درهم : مواصلة أشغال بناء 13 سدا ووضع مخططات لمحاربة التلوث الجوي في المدن الكبرى و مواصلة المشاريع الرامية إلى المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية؛
- الميثاق الوطني للاتيثاق الصناعي: 1,64 مليار درهم : مواصلة إحداث مراكز صناعية مندمجة وإنجاز حظائر للأششطة الصناعية؛
- قطاع السياحة والصناعة التقليدية: 1,04 مليار درهم : مواكبة مشاريع المخطط الأزرق و مخطط "مدائن" و "بلادي" و تعزيز برنامج دار الصانع؛
- قطاع العدل: 3,43 مليار درهم : تحسين البنيات و التجهيزات التقنية للمحاكم و بناء 9 محاكم جديدة.

## 3. تقوية التضامن و التماسك الاجتماعي

- تفعيل صندوق التكافل العائلي ؛
- استهداف أمثل للسكان المعوزة : 2,9 مليار درهم
- دعم الولوج إلى التعليم: 1,3 مليار درهم
  - تسجيل 45.000 مستفيد في برنامج "مدرسة الفرصة الثانية"؛
  - تسريع وتيرة برنامج محاربة الأمية : 800.000 مستفيد؛
  - توزيع 4,08 مليون محفظة مدرسية؛
  - منح مساعدات مالية لفائدة الأسر المعوزة (تيسير) : 660.000 مستفيد ؛
  - توزيع البذل المدرسية لفائدة 692.832 تلميذ؛
  - تقديم وجبات في المطاعم المدرسية لفائدة 1.163.893 مستفيد.
- دعم الولوج إلى الخدمات الصحية: 1,6 مليار درهم
  - مواصلة تعميم نضام التغطية الصحية ؛
  - توطيد مجانية العلاجات المرتبطة بالولادة و العلاجات لفائدة الرضع حديثي الولادة؛
  - تعزيز الخطط الوطنية لمكافحة الأمراض المزمنة و يتعلق الأمر بداء السكري و ارتفاع ضغط الدم و الأمراض النفسية.
- التربية و التكوين: 48 مليار درهم
  - مواصلة إنجاز الأهداف المسطرة في البرنامج الإستعجالي 2009-2012؛
  - رفع عدد المسجلين في الجامعة إلى 357.000 طالب ؛
  - استكمال تصميم النظام الجامعي : إجازة – ماستر – دكتوراه؛
  - مواصلة إنجاز مبادرة تكوين 3.300 طبيب في أفق 2020 عبر توسيع كليات الطب؛
  - رفع عدد الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية إلى 161.916 طالب سنة 2011.
- الصحة: 11 مليار درهم :
  - مواصلة تأهيل المستشفيات في إطار مشروع "مغرب صحة III"؛
  - إنجاز 71 مؤسسة للعلاجات الأساسية و توسيع 14 مؤسسة صحية و بناء 28 مؤسسة جديدة.
- السكن: 2,6 مليار درهم : مواصلة مخطط المدن الجديدة "الشرفات" و "الخباطة" و القطب الحضاري "العروي" و برنامج "المدن بدون صفائح" و برنامج السكن ضعيف التكلفة؛
- الشباب و الرياضة : 1,8 مليار درهم؛
- التنمية البشرية و تأهيل العالم القروي :

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 2,5 مليار درهم برسم سنة 2011؛
- تأهيل العالم القروي: تحسين ظروف عيش الساكنة القروية : 20,5 مليار درهم؛
- تعزيز موارد صندوق التنمية القروية عبر تخصيص 500 مليون درهم.

#### 4. تدابير قانون المالية

##### ■ إصلاح التعريف الجمركية:

- × التنصيص في تعريف الرسوم الجمركية على تحصيل رسم استيراد أدنى بنسبة 2,5 %؛
- × تطبيق رسم الإستراد الأدنى بنسبة 2,5 % بالنسبة للعبوات للسيارة ذات تكنولوجيا مزدوجة؛
- × إخضاع جميع الزيوت ومحضرات زيوت لزجة كيفما كانت نسبة احتوائها من زيوت النفط أو زيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، إلى الضريبة الداخلية للاستهلاك بمقدار 154 درهم عن كل 100 كغ؛
- × تمديد تطبيق رسم استيراد أدنى بنسبة 2,5 % على العجول المعدة للتسمين إلى غاية 31 دجنبر 2012.

##### ■ إصلاح الضريبة على الشركات:

- × إقرار ضريبة مخفضة بسعر 15 % على المعاولات الخاضعة للضريبة على الشركات و التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يقل عن 3 مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
- × إحداث نظام ضريبي تحفيزي لفائدة شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"؛
- × إعفاء شركات تدبير الإقامات العقارية للإعاش السياحي من الضريبة على الشركات طوال مدة 5 سنوات متتالية ابتداء من السنة المحاسبية التي أنجزت خلالها عملية الإيواء الأولى بعملات أجنبية و فرض سعر مخفض محدد في 17,5 % فيما بعد هذه المدة؛
- × إعفاء الوجيبات المدفوعة لغير المقيمين لقاء عمليات إيجار واستئجار وصيانة الطائرات المستعملة في النقل الدولي من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنع؛
- × إلغاء شروط إعفاء هيئات توظيف رأس المال بالمجازفة.

##### ■ إصلاح الضريبة على الدخل:

- × إعفاء الدخل والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة المنجزة في إطار مخططات الإخار في الأسهم و الإخار في السكن و الإخار في التربية؛
- × تخفيض السعر المطبق على الدخل الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المصدر الأجنبي من 30 % إلى 15 %؛
- × إقرار نظام جبائي تحفيزي بالنسبة للملزمين الجدد الذين كانوا يمارسون أنشطة بالقطاع غير المهيكل:
- فرض الضريبة على الدخل المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ الكشف عن هوية الخاضع للضريبة؛
- منح الامتيازات المقررة في المدونة العامة للضرائب ابتداء من تاريخ الكشف عن هوية الملزم؛
- تقييم المخزونات بشكل يسفر عن هامش ربح إجمالي يتجاوز أو يعادل 20%.

##### ■ تدابير تتعلق بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة:

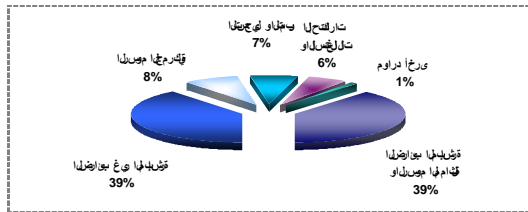
- × تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالعمليات المنجزة من طرف جمعيات السلفات الصغرى إلى غاية 31 دجنبر 2011.

##### ■ تدابير جبائية أخرى:

- × إحداث مقتضى ينص على تسجيل العقود و الاتفاقات عن طريق الإقرار الإلكتروني؛
- × تطبيق واجب تمبر قدره 20 درهم على الوثائق المحررة بطريقة إلكترونية.

بملايير الدراهم		قانون المالية 2011	التغيرات / ق م 2010	%
الموارد ( دون احتساب حصة الجماعات المحلية)	172,3	6,4	3,9	
الموارد الجبائية	159,7	9,6	6,4	
الضريبة على الشركات	39,2	-0,1	-0,1	
الضريبة على الدخل	26,8	1,5	6,0	
الضريبة على القيمة المضافة	46,9	5,3	12,9	
- في الداخل	19,9	1,5	8,1	
- عند الإستيراد	27,0	3,9	16,7	
الرسم الداخلي على الاستهلاك	20,8	1,4	7,0	
الرسوم الجمركية	12,8	0,7	6,2	
التسجيل والتمبر	12,3	0,6	5,1	
الموارد غير الجبائية	12,6	-3,2	-20,1	

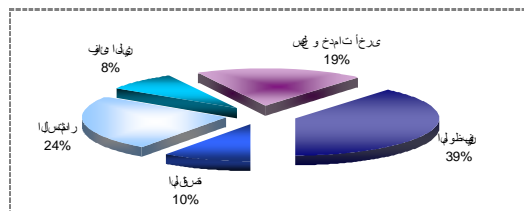
##### بنية الموارد ( قانون المالية 2011 )



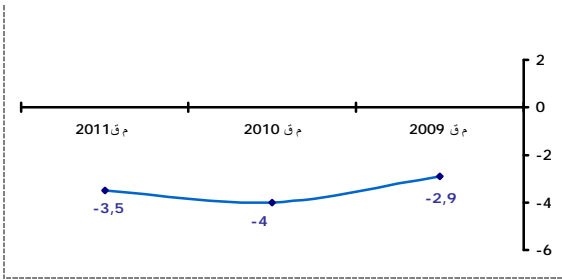
##### ت. تحملات الميزانية العامة ( دون احتساب استهلاك الدين )

بملايير الدراهم		قانون المالية 2011	التغيرات / ق م 2010	%
نفقات الموظفين	86,0	+5,5	+6,8	
سلع و خدمات أخرى	42,9	-0,4	-0,9	
نفقات المقاصة	23,0	+10	+76,9	
فوائد الدين	18,2	+0,3	+1,6	
نفقات الاستثمار	53,9	+0,1	+0,2	
المجموع	224,0	+15,4	+7,4	

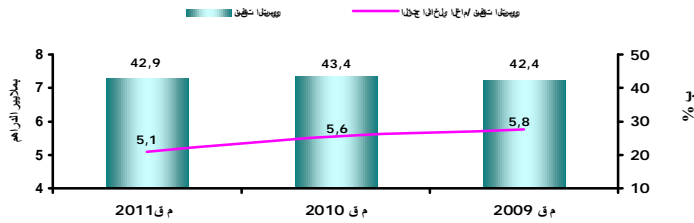
##### بنيات النفقات ( قانون المالية 2011 )



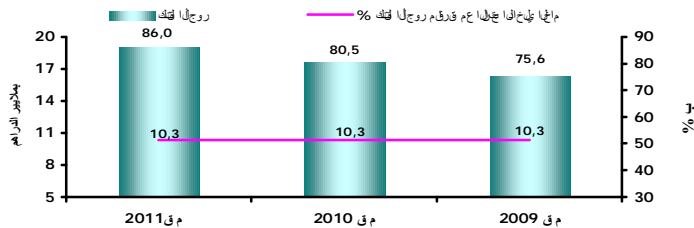
##### تطور عجز الميزانية ب % من الناتج الداخلي الخام



ت. نفقات التسيير (دون احتساب نفقات الموظفين و المقاصة) : انخفاض ثقل نفقات التسيير مقارنة مع الناتج الداخلي الخام إلى 5,1 %



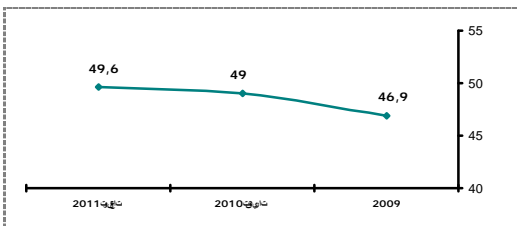
ت. كتلة الأجور: استقرار ثقل كتلة الأجور مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في حدود 10,3 %



##### ت. نفقات الدين

بملايير الدراهم		قانون المالية 2011	التغيرات / قانون المالية 2010	%
السيبان	7.394	429	+6,16	
الدين الخارجي	29.140	-2.133	-6,82	
الدين الداخلي	36.534	-1.704	-4,46	
المجموع				

تطور الدين العمومي ب % من الناتج الداخلي الخام



مديرية الميزانية